

عندما يغرد الإعلام ووزيره خارج السرب



يحيى علي نوري

> الشطب لأهداف الثورة اليمنية «سبتمبر وأكتوبر» من صدر الصفحة الأولى للصحيفة التي تحمل اسم الثورة وشعلتها، آثار ما أثاره من الاستغراب والاندھاش في أوساط الرأي العام.. الذي لم يجد حيثيات لفعل كهذا سوى أنه تقصير صريح وكاشف عن الرغبة الجامحة لدى البعض في زيادة منسوب الاحتقان السياسي في البلاد، في الوقت الذي تعد البلاد في أمس الحاجة إلى المزيد من التهدئة التي تمكنها من تجاوز الأزمة بانسيابية.

ولكون ارتفاع منسوب المزايدة والمناكفة والتعصب الحزبي وتصاعده بصورة يومية قد أفضى إلى شطب أهداف الثورة ومثل ذلك ذروة الاحتجاجات الراضية لسلك كهذا.. علاوة على الاستفزاز غير المبرر والذي طال صورة رئيس الجمهورية من صحيفتي الثورة والجمهورية والذي اعتبره المراقبون تجاوزاً خطيراً لمتطلبات ومضامين المبادرة الخليجية ومحاولة بانسة لإحداث تصعيد خطير من شأنه أن يعكر الأجواء ويزيدها فساداً باتجاه الفوضى، فإنه أن الأوان على معالي وزير الإعلام أن يعيد النظر في أسلوب إدارته وأن يعيد للبيئة الإعلامية المناخات الصحية والمهنية الحقة والبعيدة تماماً عن الأجدنة الضيقة وأن لا يسمح لأي تصرفات هوجاء من شأنها الإضرار بالمصلحة الوطنية التي يجب أن تظل فوق كل المصالح الانانية، وإن شاء الله قريباً نجد وزير الإعلام ومؤسسته تغرد داخل السرب الوطني لا خارجه.

الذي كان بإمكان معالي الوزير وانطلاقاً من حرص - إن وجد - على تطوير هذه البرامج أن يقرر مثل هذا التطوير، وجعلها- اي البرامج - أكثر انفتاحاً على الرأي والرأي الآخر.. نقطة أخرى تتمثل في أن عودة العديد من الإعلاميين الذين استقالوا من مناصبهم كان بمثابة عودة انتقامية وهو ما عكسته تصرفاتهم التي طالت شعار الفضائية اليمنية واستبداله بسرعة الضوء وكذا بث برامج تحاول إحداث المزيد من الاستفزاز وبصورة لا تعبر إلا عن الرغبة في الإضرار بالأخر بل بالوطن عموماً.

وقد شجع مثل هذه السلوكيات سكوت الوزير غير المبرر عن كافة الشكاوى التي قدمت له وطالبته باتخاذ الإجراءات المناسبة الكفيلة بوضع حد لحالة الفوضى بما يجعل الإعلام الرسمي في كل ما يحلله ويعرض له منسجماً مع روح التوافق الذي ارتضاه شعبنا خلال المرحلة الانتقالية كأسلوب ناجح للخروج من أتون الأزمة الراهنة.

تصرف لا ريب أعوج يمثل امتداداً طبيعياً لحالة الارتجالية والعشوائية التي مازال معالي وزير الإعلام يصر على إدارة الشأن الاعلامي من خلالها، وهو ما يقدم للمتابعين العديد من الإيضاحات للإدارة الهوجاء لمعالي الوزير والتي أسهمت في زيادة الاحتقان داخل الأسرة الإعلامية وجعلت الأداء الاعلامي يسير باتجاه خدمة أجندة وإرادات ورغبات حزبية وبصورة متجردة تماماً عن المهنية التي تفرض على الجميع التزام الحيادية والموضوعية والاستيعاب الأمثل لمتطلبات اليمن الراهنة وأهمية دور الإعلام في التهدئة باعتبارها واحدة من أبرز المتطلبات.

ولعل وقفة هنا أمام اخفاقات إدارة الوزير العمراني ستقدم الأسباب والبواعث التي تقف وراء نشاط كهذا.

فايقاف البرامج التفاعلية مثلاً من شاشات التلفزة الرسمية لم يكن بالقرار المهني وإنما غلبت عليه الرغبة في الانتقام من معدي ومقدمي هذه البرامج.. في الوقت

الانتخابات الرئاسية والإرادة الكلية

> إن الحفاظ على الشرعية الدستورية وحماية الوحدة وتعزيز التجربة الديمقراطية وتجسيد مبدأ الولاء الوطني وترسيخ الأمن والاستقرار وتوفير الخدمات العامة من الإنجازات التي حققها المؤتمر الشعبي العام بقيادة رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام فخامة الأخ علي عبدالله صالح، وذلك عندما شرعت جماهير المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني وأنصار ومؤازرو المؤتمر بمحاولة بعض القوى السياسية الانقلاب على الشرعية الدستورية واستبدال مبدأ التداول السلمي للسلطة بالانقلابات الدموية، خرجت جماهير الشعب محتشدة في الساحات والميادين العامة في عموم محافظات الجمهورية، ورسمت لوحة حضارية بالغة الأهمية فلم تقطع شجراً ولم تحرك حجراً ولم تخرب منشأة ولم تؤذ مواطناً ولم تسن إلى أحد، ولم تطرح أحلاماً وهمية، وإنما مثلت الإرادة الكلية للشعب اليمني، وجسدت أخلاق ومبادئ وقيم ومثل ديننا الإسلامي الحنيف.

لقد كان مطلب الإرادة الكلية للشعب رفض الانقلاب على الشرعية الدستورية والإصرار على مبدأ التداول السلمي للسلطة، والتأكيد المطلق بأن الطريق الوحيد للوصول إلى السلطة هو الانتخابات الحرة المباشرة التي تجسد حق الشعب في امتلاك السلطة، ومن أجل ذلك رفضت جماهير الشعب محاولات سلب الحرية واغتصاب الإرادة الكلية وحددت مسار تاريخ الحياة السياسية القائم على التعددية السياسية والحزبية، واحترام مبادئ الديمقراطية الشورية التي انطلقت من الإسلام عقيدة وشرية.

إن إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢١ فبراير الحالي لانتخاب رئيس جديد للجمهورية اليمنية هو استجابة طبيعية لإرادة الكلية للشعب وتجسد عملياً لمبدأ التداول السلمي للسلطة وترسيخ عملياً للديمقراطية الرائدة في يمن الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.. ومن أجل ذلك كله فإن المطلوب اليوم من أعضاء وأنصار ومؤازري المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي والتفاعل المطلق مع الانتخابات والمشاركة الفاعلة ودفع الهيئة الناخبة إلى مراكز الاقتراع من أجل استكمال ترسيخ الشرعية الدستورية وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة لتكتمل لوحة الألق اليمني التميز الذي استطاع اليمنيون إنجازه بامتياز من أجل يمن حال من الانقلابات الدموية..

إن المهمة الوطنية الملقة على عاتق أعضاء وأنصار ومؤازري المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي ومشاركة الفاعلة في الانتخابات الرئاسية، بل مضاعفة، لأن الانتخابات الدستورية مطلب الإرادة الكلية للشعب، وذلك ينبغي مضاعفة الجهود الوطنية المخلصة لانتخابات الفرع اليمني في ٢١ فبراير الحالي، وهنا يمكن القول بأن الانتخابات الرئاسية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية اليمنية بعد نصر ديمقراطي الفارقة التي إنجازات اليمنيين المتميزة في مجال العمل الديمقراطي التعددي.

أجد التأكيد على أعضاء وأنصار ومؤازري المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني بأن المشاركة الفاعلة في انجاح الانتخابات الرئاسية هي العلامة الفارقة التي تحدد حجم الأحزاب والتنظيمات السياسية وسيكون العالم شهدوا على ذلك النجاح الذي ينشده كل وطني غيور وشريف من أجل يمن آمن ومستقر وموحّد ومزدهر - بإذن الله.



د. علي مطهر الفارابي

بصدق حديث مع النفس..



إقبال علي عبدالله

التشهير والتشفي بل لدق ناقوس الخطر خاصة في هذه المرحلة الحرجة جداً والتي تتطلب من كل أعضاء مؤتمراً وأنصاره في عموم الوطن إدراك حقيقة هذه المرحلة والتفاعل الإيجابي مع احتياجات ومتطلبات الناس سواء الخدمية أو المعيشية أو الأمنية.. لأننا مازلنا نمثل الشرعية الدستورية المستمدة من غالبية أبناء شعبنا.. وعلينا الجلوس مع الناس والتصدي للاقتراءات والأكاذيب التي تبثها أحزاب اللقاء المشترك وزعيمه حزب الإصلاح.. كما علينا الوقوف بحزم أمام الدعوات التي تصاغ عباراتها من الخارج والداعية للانفصال تارة، وللكونفدرالية تارة أخرى، متناسين حقيقة أن الوحدة هي قدر ومصير الشعب وقوته أمام أعداء الوطن في الداخل والخارج..

لا أطيل وأقول كما قال زميلي الأستاذ / محمد علي سعد «ارفع رأسك أنت مؤتمري».. فلما الت الإغلبية في كل أنحاء الوطن تؤكد أنها مع المؤتمر.. فاتركوا التملل.

له مع قيادات وكوادر وأعضاء المؤتمر خاصة الذين اعتقدوا أن الأزمة وتداعياتها تعني أن المؤتمر الشعبي العام قد يخرج من الساحة والمعروف لدينا كيميئين «الصباح جمهوريين والمساء ملكيين».. وشاهدنا ذلك في شهر الأزمة حيث بلغ ببعض الأعضاء وفيهم من القيادات التي كانت قبل الأزمة تصرخ بأعلى صوتها أنها مع المؤتمر ومستعدة لتقديم حياتها ثمناً لانتمائها لهذا التنظيم الذي قدم لهم امتيازات ما كانوا يحملون بها قبل الانتماء له.. ولعل فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام قد أشار إلى هؤلاء المتذبذبين وذوي الشريحتين في أكثر من حديث

نكون كاذبين أو نضحك على أنفسنا قبل غيرنا إن اعتقدنا أننا في المؤتمر الشعبي العام- الذي اختاره غالبية أبناء شعبنا في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والحزبية لقيادة البلاد- لعبنا دوراً إيجابياً في محاولة تجنيد الوطن الأزمة السياسية التي نعيشها منذ نحو عام وأوصلتنا إلى ما نعيشه اليوم من تداعيات خطيرة أمنية واقتصادياً واجتماعياً بل في كل مناحي الحياة وهو أمر لا يمكن نكرانه لأنها أوضاع مبهوسة على الواقع ولدى كل بيت وأسر.. ولكن صادقين مع أنفسنا كأعضاء في المؤتمر ونقول إن حالة التملل التي تعيشها فروع المؤتمر بعموم المحافظات دون استثناء والتداعيات المتصاعدة للأزمة هي نتاج غياب الدور القيادي الحقيقي لهذه الفروع والابتعاد عن المواطنين في الوقت الذي لعبت بعض أحزاب المعارضة وتحديداً حزب الإصلاح المتشدد وجناحه التكفيرى- الإخوان المسلمون- الدور الذي كان يفترض أن نلعبه نحن أعضاء المؤتمر الشعبي.. غاب

هو حماية بعضهم الآخر من ظلم أو اضطهاد وهمي أو مادي يقع عليهم، ثم تطورت هذه الحركة الإخوانية في أوساط اللوبي الصهيوني في أمريكا بعد أن أصبحت دولة عظمى.

وعند بروز أبي الأعلى المودودي منذ ربع القرن الماضي تبلورت على يده نظرية «الحاكمية» التي لا تزال تثير الجدل واللبس والغموض إلى يومنا هذا، إلا أن الجماعة اعتنقوها مبدأ دونما دراسة واعية لنصوصها ومعرفة الملامب السياسية التي دعت «المودودي» إلى صياغتها حين أحيى هذه الدعوة التي بدأها «الخوارج» في صدر الإسلام، فقد أعلنت الجماعة الإخوانية مجتزئة العديد من مقولاته وأثبتت ما يناسبها من حيث أنه «لا حكم إلا بالله» وأن الحاكمية القانونية هي «حاكمية التشريع» و «حاكمية السياسية» هي حاكمية التنفيذ ونفي أن يكون لبشر، فرداً كان أو

الربيع الإخواني في اليمن



علي حمزة الصيغري

أزمة لا تبقى ولا تذر وذلك بالمبادرة الخليجية، فقبلوا بهذا كله في الظاهر بينما هم يتأبطون شرراً بالأحزاب التقدمية والمكونات المجتمعية في الباطن، وهذا ما بدأ في الكشف بسقوط أوراقهم ابتداءً من الأسبوع الماضي الذي حفل بشواهد لنوايا هذه الجماعة المتشددة التي لا تتورع عن اتخاذ الإسلام الحنيف والشرعية الإسلامية السحمة وليست المتشددة مطية لإقامة خلافة إسلامية في عصر القوة النووية وعبارات القارات وحاملات الطائرات والتقنية الإعلامية فيها له من ربيع إخواني قادم على اليمن.

قال الشاعر:
فإن يك ظهر هذا اليوم وألى
فإن غداً لناظره قريب
ali.s15@hotmail.com

حزباً أو طبقة أو شعباً، أي حق، ولو جزئياً في هذه الحاكمية الإلهية، وأن «حاكمية الجماهير» والتي تعني «الديمقراطية» مرفوضة لأنها تقليد غربي، ومن يريد الوقوف على هذه الاجتزاءات وتلك التحريفات فعليه بكتبه «الحكومة الإسلامية» و«تدوين الدستور الإسلامي» و«نظرية الإسلام السياسية»، والاخير كتبه عام ١٩٣٩م وغير ذلك.

ومن منطلق هذه النظريات

هو حاكمية بعضهم الآخر من ظلم أو اضطهاد وهمي أو مادي يقع عليهم، ثم تطورت هذه الحركة الإخوانية في أوساط اللوبي الصهيوني في أمريكا بعد أن أصبحت دولة عظمى.

وعند بروز أبي الأعلى المودودي منذ ربع القرن الماضي تبلورت على يده نظرية «الحاكمية» التي لا تزال تثير الجدل واللبس والغموض إلى يومنا هذا، إلا أن الجماعة اعتنقوها مبدأ دونما دراسة واعية لنصوصها ومعرفة الملامب السياسية التي دعت «المودودي» إلى صياغتها حين أحيى هذه الدعوة التي بدأها «الخوارج» في صدر الإسلام، فقد أعلنت الجماعة الإخوانية مجتزئة العديد من مقولاته وأثبتت ما يناسبها من حيث أنه «لا حكم إلا بالله» وأن الحاكمية القانونية هي «حاكمية التشريع» و «حاكمية السياسية» هي حاكمية التنفيذ ونفي أن يكون لبشر، فرداً كان أو



فيصل الصوفي

إعدام نهشل.. عصبية إصلاحية أعقبها تضليل

النيابة العامة أشرفت على تنفيذ حكم الإعدام الأسبوع الماضي الصادر بحق متهمين من آل نهشل في حجة أدنوا بقتل العقيد الطاهري والمساعد محمد الطاهري واعتداء على آخرين في مديرية خيران المحرق بمحافظة حجة عام ٢٠٠٦م.. ونحن لا نتمنى موت إنسان، ولكننا هنا بصدد تعاطي حزب الإصلاح وبعض حلفائه مع هذه القضية.. جريمة القتل وقعت يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م في طريق عام بمديرية خيران المحرق.. حيث قتل مدير عام المديرية الطاهري ومساعد له وأصيب آخرون، وهؤلاء من قبيلة بني ضبيان في خولان، والمتهمون بالجرم من آل نهشل في حجة وهم من حزب الإصلاح.. أحيل المتهمون إلى النيابة العامة وبعد التحقيق أحيل المقبوض عليهم إلى محكمة غرب الامانة التي حكمت في نوفمبر ٢٠٠٧م بإعدام ستة متهمين وألحکم على آخرين بالحبس، وكان من بين المحكوم عليهم بالإعدام خالد نهشل وعبد نهشل، وتم استئناف الحكم فأعدت محكمة الاستئناف النظر فيه وأيدت إعدام الاثنين، ومر الحكم على المحكمة العليا أيضاً..

وخلال تلك الفترة كان بنو ضبيان يعتصمون أمام النيابة للمطالبة بتنفيذ الحكم، وكان مشائخ حجة وأقارب نهشل يعتصمون أمام مجلس النواب لإعادة النظر في الإعدام فقط.. مشائخ حجة ذهبوا إلى خولان للتوسط لدى أولياء الدم من بني ضبيان للقبول بالتعويض.. ونشطلت وساطات في هذا الاتجاه لم تحقق أهدافها لأن بني ضبيان تمسكوا بحكم القضاء.. والنائب الإصلاحي جعيل طعيان الذي ينتمي لبني ضبيان تعصب هو الآخر لبني جلدته وتصدى لأي محاولات يقوم بها المجلس النيابي تجاه القضية عندما كان هناك اعتصام لمواطنين من حجة أمام المجلس للمطالبة بحل القضية قبلياً.. لقد أصر أولياء الدم على تنفيذ حكم القضاء ورفضوا الشفاعات والتعويضات التي بذلها آل نهشل ومشائخ حجة ورئى أس الجوهري أيضاً.. وفي هذا السياق أن الحكم القضائي إلى التنفيذ، فأعدم خالد وعبد نهشل الأسبوع الماضي..

لنأت الآن بعد ذلك البيان إلى التضليل السياسي والإعلامي اللذين غطى بهما حزب الإصلاح الواقعة، وشاركه في ذلك بعض حلفائه الذين يكثر من الحديث عن دولة القانون وحكم القضاء وتنفيذ أحكامه.. قالوا: الإعدام لم يستند إلى حكم قضائي.. بينما القضية فيها تحقيق نيابة وحكم من محكمة ابتدائية واستئنافاً.. وفي ناطق المشترك قال: الأحكام باطلة لأنها صدرت من مؤسسات شكّلت خارج القانون.. بينما المحاكم الابتدائية والاستئنافية والمحكمة العليا مؤسسات دستورية.. والطريف أن ناطق المشترك العديني قال إن تنفيذ الحكم يعد خرقاً «واضحاً» لقانون الحصانة وقانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية.. يعني خرقاً لقانون غير موجود بعد..!

ومما جاء في حملة التضليل الإصلاحية أن إعدام خالد وعبد نهشل جريمة غدر أقدم عليها بقايا النظام العائلي.. وهما حسب بيان حزب الإصلاح «شهداء ثورة التغيير اللذان صافهما النظام العائلي»..

أما الشيخ صادق الأحمر فقد تكلم في الموضوع دون علم بفحواه إذ ظن أنه يتعلق «بثأرين»..

كان بمقدور الإصلاح وهؤلاء المشائخ إنقاذ المدانين من عقوبة الإعدام لو أرادوا ذلك، لكنهم لم يفعلوا لأن الإصلاحيين في خولان تعصبوا للمجني عليهم، والإصلاحيون في حجة تعصبوا للجنّة.. وهذا التعصب القبلي أطاح بالصلح..